



35.8 مليون دينار أرباح الشركة في 2019

«هيومن سوفت»: توصية بتوزيع 200% نقداً و10% منحة



أعلنت شركة هيومن سوفت القابضة عن نتائجها المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، حيث حققت الشركة صافي أرباح بلغت 35.8 مليون دينار، وذلك بنمو 14% مقارنة بالسنة المالية الماضية والتي حققت الشركة من خلالها أرباحاً بلغت 31.4 مليون دينار. وقالت الشركة في بيان نشر على موقع البورصة أمس إن ربحية السهم بلغت 295 فلساً بارتفاع 14%، وأشارت الشركة المنتهية إلى أن الزيادة في الأرباح خلال السنة المالية المنتهية في ديسمبر 2019 مقارنة بالفترة نفسها من العام 2018 يعود إلى الزيادة بحجم الإيراد الناتج عن النمو بحجم الأعمال وتحسين كفاءة التكاليف. وأوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع 200% نقداً و10% منحة.

«الخليج» ينشئ وحدة للبحوث الاقتصادية



طارق الصالح

أعلن بنك الخليج مؤخرًا عن إنشاء وحدة للبحوث الاقتصادية، التي تعنى بإعداد الدراسات التحليلية المفصلة حول أهم القضايا الاقتصادية في المنطقة والعالم. ومن أبرز مهام الوحدة دعم الإدارة العليا في البنك من خلال إعداد الدراسات التي تقود لاتخاذ القرارات ووضع الاستراتيجية في البنك، إضافة إلى التواصل مع العملاء لتحقيق أهدافهم المالية من خلال المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك، ونشر التوعية المالية الهادفة من خلال الإعلام وسائل التواصل الاجتماعي لتكون المعلومة في متناول الجميع. واستهدفت الوحدة أعمالها بتنظيم منتدى اقتصادي في أكتوبر 2019، حول سوق العقار في الكويت، ضم نخبة من المختصين من القطاعين العام والخاص. كما أطلقت وحدة البحوث الاقتصادية باكورة تقاريرها الاقتصادية تحت عنوان «نظرة اقتصادية»، والذي ناقش التركيبة السكانية في الكويت وأوضاع الوافدين، وسوف تسلط هذه السلسلة من تقارير «نظرة اقتصادية» الضوء على مواضيع مالية واقتصادية مختلفة تهدف إلى توعية القارئ ومساعدة متخذ القرار. وتعد وحدة البحوث الاقتصادية أيضاً تقريراً موجزاً للسوق الأسبوعي لعرض أهم الأحداث المالية والاقتصادية التي تمت خلال الأسبوع بشكل مختصر وموجز. وفي هذا السياق، قال نائب مدير عام وحدة البحوث الاقتصادية في بنك الخليج طارق الصالح: «إنشاء وحدة البحوث الاقتصادية يعتبر تطوراً طبيعياً لبنك بحجم بنك الخليج. لدينا قاعدة عملاء كبيرة ومتنوعة، كما نسعى للقيام بدور توعوي تجاه المجتمع من منطلق المسؤولية الاجتماعية، ولذلك من واجبنا أن نظور ما تقدمه من تحليلات ودراسات مبنية على أسس اقتصادية ومالية صحيحة. ونسعدني أن تكون البداية مع فيديوهات (#معلومة_في_دقيقة) التي نقدم خلالها نصائح بسيطة للحياة اليومية إلى جانب شرح الأمور الدارجة التي قد يعتقد البعض أنها معقدة وصعبة الفهم. ولايزال لدينا الكثير لنقدمه كحلقات نقاشية، أو دراسات وتقارير، أو حتى فيديوهات قصيرة على وسائل التواصل الاجتماعي.»

«إنوفست» تستثمر في القطاع الصناعي



طارق الصالح



ياسر الجار

أعلنت شركة إنوفست عن صفقة استحواذ على حصة جوهريّة في إحدى الشركات الرائدة في تصنيع المركبات الصناعية ومقرها في الكويت، والتي تعتبر من الشركات المتخصصة في المنطقة في تصنيع مركبات الخشب البلاستيكي، حيث تقوم بتغطية حاجة السوق سواء الشركات أو الأفراد بسلسلة واسعة من المنتجات، وتعليقاً على الصفقة، قال الرئيس التنفيذي لشركة إنوفست ياسر الجار: «نحن سعداء بتوقيع هذه الصفقة وضماها إلى محافظتنا الاستثمارية. حيث تعكس هذه الصفقة استراتيجية التنوع التي تعتمدها إنوفست لتوزيع مخاطر ذات الصلة بالقطاع والسوق، علاوة على تحقيق أهدافنا لتنفيذ الصفقات الاستثمارية المدرة

للدخل». وأضاف الجار: «نتوقع إتمام الصفقة خلال الربع الأول من 2020، والعمل عن قرب مع شركائنا لتحقيق النمو المرتقب». من جانبه، قال رئيس الاستثمار بالشركة طلال الملا: «تعتمد فرصتنا الاستثمارية على قوة الطلب على الخشب البلاستيكي في ظل وجود قلة العرض من قبل شركات محلية وإقليمية».

مزيد من عقاري

سيفام مزاد عقاري يوم الأربعاء الموافق 2020/2/12 الساعة 10:00 صباحاً بمقر الشركة - لعدد 2 عقار وحسب البيانات المبينة أدناه

شركة العقارية (مرفوعة)
AL-ENMA'A REAL ESTATE CO. (K.S.C.C)

خدمات عقارية متكاملة

المنطقة	وصف العقار	موقع العقار	قطعة	قسمة	المساحة	سعر
أبو الحصانية (أبو فطيرة)	أرض سكنية	شارع واحد	10	235	1001	530,000
أبو الحصانية (أبو فطيرة)	أرض سكنية	شارع واحد وسكة	10	236	1057.5	580,000



على من يرغب في دخول المزاد العقاري مراجعة المكتب الرئيسي لشركة الإنماء العقارية خلال أوقات الدوام الرسمي لشركة من الساعة 8:00 صباحاً إلى 2:30 ظهراً - المرفأ - شارع عبدالله المبارك - برج الإنماء - الميراثين علماً بأنه آخر يوم تسجيل يوم الأربعاء الموافق 2020/2/12 حتى الساعة 9:00 صباحاً للاستفسار: 1866667 - 22203861 - 22203863 - 22203869 - 22203860

خلال ندوة نظمتها السفارة اللبنانية لبحث آخر التطورات الاقتصادية للدولة ونشجيع الاستثمارات الخارجية

سويد: 30% التضخم في لبنان و170 مليار دولار ودائع محتجزة

العالم، مشدداً على أنها قادرة على المنافسة وإيجاد قيمة مضافة للمستهلكين في حال أتاحت لها الفرصة لذلك. وتابع أن «إيدال» تهدف للتعريف بهذه الفرص، ووضعها على منصة إلكترونية، من دون أن يضمن أي شيء للمستثمر، كاشفاً عن أنه يمكن للمستثمر أن يوضح 30% من مخدراته في البنوك، ما يتيح له الحصول على بدل عنها من خلال الاستثمارات.



القائم بالأعمال اللبناني السفير جان مكارون ودمازن سويد خلال الندوة (رئيس كومار)

17 مليار دولار تحويلات أجنبية

أفاد سويد بأن لبنان يستورد بضائع ومنتجات بقيمة 20 مليار دولار، ويصدر بقيمة 3 مليارات دولار، مشدداً على أنه يحصل على تحويلات أجنبية بقيمة 17 مليار دولار بفوائد عالية جداً، نظراً لهشاشة الوضع المالي والاقتصادي والسياسي في لبنان. وذكر أنه في «إيدال» يعرف بالمشاريع والأسواق التي يمكن العمل فيها في لبنان، من دون أن يضمن أي أمر له علاقة بسير العمل والحصول على أي عوائد، مؤكداً أنه لا يوجد أي بنك في العالم يضمن الاستثمار. وتابع أنه يمكن لعدد من رجال الأعمال القيام بإنشاء صندوق استثمار يتيح لهم الحصول على بعض الأسهم في بعض الشركات، والحصول على حق الأغلبية فيها بما يضمن حقوقهم، خصوصاً أن حق الأقلية في العديد من الشركات في لبنان وغيرها من الدول مهدور.

وبين سويد أن الخطة التي وضعاها على رأس «إيدال» تقوم على إنشاء صندوق لجذب الاستثمارات إلى لبنان، لافتاً إلى وجود العديد من الفرص في العديد من القطاعات مثل العقار والفنادق وتكنولوجيا المعلومات والشركات الصغيرة والمتوسطة وغيرها، التي يمكن الدخول في استثماراتها فيها، من خلال ضخ جزء من الودائع الموجودة في المصارف اللبنانية والتي تقدر بنحو 170 مليار دولار، بما يؤدي إلى الحفاظ على ديمومة الشركات، ويوجد العديد من فرص العمل في العديد من القطاعات. وأفاد سويد بأن «إيدال» تدرس التعاون مع غرفة التجارة والصناعة، من أجل إقامة معرض للشركات اللبنانية والتعريف بأنشطتها في الكويت، لافتاً إلى أن أصحاب هذه الشركات تحتاج إلى مفتاح يتيح لها الدخول إلى العديد من الأسواق حول

القطاعات. وأفاد سويد بأنه عمل في السابق مع صندوق النقد الدولي على ملفات العديد من الدول المتعثرة، مثل اليونان التي كانت تعاني من أزمة ديون سيادية، وقبرص التي كانت تعاني من أزمة ديون مصرفية إذ كانت البنوك تفرض الدولة التي انهارت ما أدى إلى حصول أزمة فيها، والعديد من الدول الأوروبية مثل إسبانيا والبرتغال وغيرها التي عانت ومازالت تعاني من أزمة قطاع خاص وأزمة عقارية أدت إلى تسريح آلاف العمال من وظائفهم، وقد احتاجت العديد منها إلى 5 سنوات على الأقل لحل مشاكلها. ولفت إلى أن لبنان يجمع الأزمات الثلاث مع بعضها بعضاً، أي أزمة ديون سيادية، وأزمة مصرفية، فضلاً عن أزمة قطاع خاص أدت إلى إقفال آلاف المؤسسات في جميع المناطق، وتسريح آلاف العمال،

إعلان

جدول أعمال الاجتماع رقم (35) للجمعية العامة غير العادية لمساهمي بنك برقان (ش.م.ك.ع.)

يسر مجلس إدارة بنك برقان ش.م.ك.ع. دعوة المساهمين الكرام لحضور الاجتماع رقم (35) للجمعية العامة غير العادية لمساهمي البنك، وذلك في تمام الساعة الواحدة ظهراً من يوم الخميس الموافق 2020/2/13 بالطابق السادس والخمسون من برج كيكو، الكائن بالشرق، شارع خالد بن الوليد، وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي:

الموافقة على تعديل المواد (16) و(17) و(18) من النظام الأساسي للبنك بشأن أعضاء مجلس الإدارة:

حيث انتهت تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية - الصادرة بموجب التعميم رقم (2/ر.ب/أ) 2019/446 بتاريخ 2019/9/10 - في شقها الخاص بتكوين مجلس الإدارة إلى أنه واعتباراً من 2020/6/30 يجب ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن أحد عشر عضواً. يكون من بينهم أعضاء مستقلون تتوافر فيهم الشروط الواردة بتلك التعليمات، وبحيث لا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن عضوين اثنين وذلك اعتباراً من 2020/6/30، وعلى أنه اعتباراً من 2022/6/30 يجب ألا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن أربعة أعضاء.

وحرصاً من مجلس الإدارة على تنفيذ تلك التعليمات فقد قرر دعوة الجمعية العامة غير العادية لمساهمي البنك للاعتقاد للموافقة على تعديل المواد (16) و(17) و(18) من النظام الأساسي للبنك وذلك على النحو التالي:

النص المقترح	النص الحالي
مادة (16) يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من أحد عشر عضواً تنتخبهم الجمعية العامة بالتصويت السري، ولا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن أربعة أعضاء وبما لا يزيد عن نصف عدد أعضاء مجلس الإدارة. واستثناء من ذلك يجوز ألا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن عضوين اثنين بداية من تاريخ 2020/6/30 وعن أربعة أعضاء بداية من تاريخ 2022/6/30 مع مراعاة أحكام الحوكمة الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة المستقلين، يجوز لكل مساهم سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً تعيين ممثلين له في مجلس إدارة الشركة بنسبة ما يملكه من أسهم فيها، ويستثنى عدد أعضاء مجلس الإدارة المختارين بهذه الطريقة من مجموع أعضاء مجلس الإدارة الذين يتم انتخابهم، ولا يجوز للمساهمين الذين لهم ممثلين في مجلس إدارة الشركة مع المساهمين الآخرين في انتخاب باقي أعضاء مجلس الإدارة، إلا في حدود ما زاد عن النسبة المستخدمة في تعيين ممثليه في مجلس الإدارة، ويجوز لمجموعة من المساهمين أن يتحالفوا فيما بينهم لتعيين ممثل أو أكثر عنهم في مجلس الإدارة وذلك بنسبة ملكيتهم مجتمعة.	مادة (16) يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من تسعة أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة بالتصويت السري. ويجوز لكل مساهم سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً تعيين ممثلين له في مجلس إدارة الشركة بنسبة ما يملكه من أسهم فيها، ويستثنى عدد أعضاء مجلس الإدارة المختارين بهذه الطريقة من مجموع أعضاء مجلس الإدارة الذين يتم انتخابهم، ولا يجوز للمساهمين الذين لهم ممثلين في مجلس الإدارة المشترك مع المساهمين الآخرين في انتخاب باقي أعضاء مجلس الإدارة، إلا في حدود ما زاد عن النسبة المستخدمة في تعيين ممثليه في مجلس الإدارة، ويجوز لمجموعة من المساهمين أن يتحالفوا فيما بينهم لتعيين ممثل أو أكثر عنهم في مجلس الإدارة وذلك بنسبة ملكيتهم مجتمعة.
مادة (17) يعين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات وفي نهاية هذه المدة تجدد المجلس بأعضائه، ويجوز إعادة انتخاب العضو مرة أو أكثر.	مادة (17) يعين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات وفي نهاية هذه المدة تجدد المجلس بأعضائه، ويجوز إعادة انتخاب العضو مرة أو أكثر.
مادة (18) مع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها في القانون رقم 32 لسنة 1968 بشأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية، والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، يجب أن تتوافر في من يرشح لعضوية مجلس الإدارة الشروط التالية: 1. أن يكون متمتعاً بأهلية التصرف. 2. ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جناية يعقوبة عقوبة لحرية أو في جريمة إفلاس بالتقصير أو بالتدليس أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو يعقوبة عقوبة لحرية بسبب مخالفة أحكام قانون الشركات ما لم يكن قد رد إليه اعتباره. 3. فيما عدا أعضاء مجلس الإدارة المستقلين إن وجدوا، يجب أن يكون مالكا بصفة شخصية أو يكون الشخص الذي يمثل مالكا لعدد من أسهم الشركة. 4. أن يستوفي الأعضاء المستقلون الشروط والمتطلبات الواردة بالتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بهذا الشأن. 5. أن شروط أخرى ترد في عقد التأسيس.	مادة (18) مع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها في القانون رقم 32 لسنة 1968 بشأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية، والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، يجب أن تتوافر في من يرشح لعضوية مجلس الإدارة الشروط التالية: 1. أن يكون متمتعاً بأهلية التصرف. 2. ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جناية يعقوبة عقوبة لحرية أو في جريمة إفلاس بالتقصير أو بالتدليس أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو يعقوبة عقوبة لحرية بسبب مخالفة أحكام قانون الشركات ما لم يكن قد رد إليه اعتباره. 3. فيما عدا أعضاء مجلس الإدارة المستقلين إن وجدوا، يجب أن يكون مالكا بصفة شخصية أو يكون الشخص الذي يمثل مالكا لعدد من أسهم الشركة. 4. أن يستوفي الأعضاء المستقلون الشروط والمتطلبات الواردة بالتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بهذا الشأن. 5. أن شروط أخرى ترد في عقد التأسيس.

وذلك كله بعد أخذ موافقة الجهات المختصة.

مع تفويض مجلس الإدارة في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار. هذا وفي حال عدم توافر نصاب الحضور المقرر قانوناً لصحة الاجتماع، سوف يعقد اجتماع ثان للجمعية العامة غير العادية في ذات المكان ولذات جدول الأعمال وذلك في تمام الساعة الواحدة من ظهر يوم الأحد الموافق 2020/2/23، وتعتبر هذه الدعوة سارية على الاجتماع الثاني الذي سيكون صحيحاً إذا حضره من يمثل أكثر من نصف رأس المال المصدر.

فيرجى من السادة المساهمين الكرام مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة لاستلام بطاقات الحضور، والله ولي التوفيق.

رئيس مجلس الإدارة

